التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية

ا.م.د. خضير عباس احمد النداوي/ جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

المستخلص:

تضمن البحث الموسوم { التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية}، المَقدمة وأربعة مباحث والخاتمة. وقد استعرض البحث تفاصيل الخلفيات السياسية وتطوراتها، وما رافقها من تحولات في الميدان الاقتصادي بمختلف قطاعاته في تركيا، وبهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث على أربعة مباحث: ركز المبحث الأول على عرض موجز تاريخي عن خلفية التطورات السياسية بمختلف اتجاهاتها السياسية والتي تعاقبت على الحكم في تركيا منذ استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وتحديدا منذ عام ١٩٢٣ مع التركيز على السنوات التي أعقبت استلام حكومة حزب العدالة والتنمية للحكم برئاسة السيد" رجب طيب اردوغان" وتناول المبحث الثاني، مؤشرات تطور الاقتصاد التركي بشكل مركز قبل عام ٢٠٠٢، وتطرق المبحث الثالث إلى التطورات الاقتصادية في تركيا مع التركيز على عرض المؤشرات الايجابية التي نقلت تركيا من دولة نامية إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا بعد إن احتل اقتصادها المرتبة السادسة عشرة على المستوى العالمي وبذلك دخلت تركيا عضوية مؤتمرات مجموعة دول العشرين المتقدمة اقتصاديا والتي تعقد سنويا مع عدم إغفال بعض المؤشرات السلبية التي تعاني منها الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢ واستعرض المبحث الرابع المشاهد المحتملة (السيناريوهات) لتركيا في المدى المنظور وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث ، وبما يخدم التطبيقات السياسية والاقتصادية في تركيا مستقبلاً.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الاقتصاد التركي- الخلفيات - التحولات المستقبلية - التطورات الاقتصادية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٨
الصفحات ٣٤٨-٣٦٨

المقدمة:

تتميز تركيا (Turkey)، بكونها تحتل المركز الأول من حيث الإمكانيات الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط، إذ بلغ عدد سكانها (٧٦) مليون نسمة في عام ٢٠١٣، فيما تبلغ مساحتها (٨١٤٥٧٨) كم٢ منها (٧٩٠٢٠٠) كم٢ في آسيا، و(٢٤٣٧٨) كم٢ في أوروبا. ومع افتقار تركيا لمصادر الطاقة الطبيعية (النفط الخام والغاز الطبيعي)، إلا إنها تتفوق على أقرانها من دول منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما المملكة العربية السعودية وإيران من حيث الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لعام ٢٠١٣ في تركيا نحو (٨٢٠) مليار دولاراً أميركياً، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي السنوي السعودي (٧٤٥) مليار دولاراً أميركياً، فيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي السنوي الإيراني إلى (٣٦٨) مليار دولاراً أميركياً للسنة ذاتها.

تتميز تركيا، بكونها وريثة الدولة العثمانية، تأريخ عريق مُوغل في القدم، وتجربة مُتميزة في إرساء دعائم إمبراطورية إسلامية مُترامية الأطراف دام حكمها (٦٣٦) سنة بسطت نفوذها على مساحات واسعة تضمنت مناطق شبه جزيرة الأناضول (تركيا الحالية)، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأجزاء واسعة من دول أوروبا. وكانت تُعرف بالسلطنة العثمانية حتى تم تجزئتها وتحديد مساحتها الحالية عقب الحرب العالمية الأولى التي حدثت خلال المدة (١٩١٤ ــ ١٩١٨).

استقلت تركيا الحديثة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٣،وتوالى على رئاستها (١٢) رئيس جمهورية، كان آخرهم السيد "رجب طيب أردوغان" منذ ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤ وحتى الوقت الحاضر. ويُعد السيد "رجب طيب أردوغان"، أحد الرموز الوطنية البارزة في تاريخ تركيا المُعاصر،وذلك لدوره الوطني وخبرته الطويلة والمتراكمة في العمل السياسي ودوره المُباشر في إرساء معالم تجربة سياسية واقتصادية تركية ناجحة إذ تطورت تركيا خلال مدة حُكمه كرئيس وزراء (١٤ آذار"مارس"٢٠٠٣ وحتى ٢٨آب/أغسطس"٢٠١٤) حتى ايحتل اقتصادها المرتبة الأولى إقليمياً، والمرتبة (١٦) على المستوى العالمي. ومما لاشك فيه، إنّ النجاحات التي حققها الاقتصاد التركي خلال السنوات الأخيرة جاءت كنتيجة لتضافر مجموعة عوامل سياسية واقتصادية مُتداخلة، في مُقدمتها استقرار الأوضاع السياسية، وتسوية تركيا لغالبية مشاكلها العالقة مع دول الجوار (بلغاريا واليونان وسوريا قبل اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ ...الخ)، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على اعتماد مبادئ الحرية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد.

وعلى الرغم من مُجاورة تركيا لدولتين عربيتين، هما العراق وسوريا، ومع ما حصل فيهما من تطورات سياسية واجتماعية عاصفة وغير مسبوقة، إذ تعرض العراق للاحتلال العسكري الأميركي في نيسان /ابريل ٢٠٠٣ ومن ثم عدم استقرار أوضاعه الداخلية منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر. فيما عانت سوريا وما تزال ومنذ آذار/مارس ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر من اضطراب الوضع الداخلي واندلاع المعارك بين المعارضة والقوات الحكومية. فقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى حد ما في حماية الأمن الوطني التركي من تداعيات أزمات العراق وسوريا عليها، وتضافر ذلك فيما حققته تركيا من نجاحات اقتصادية، مما أسهم بإعطاء دفعة قوية للتجربة السياسية والاقتصادية التركية الناجحة والتي وجدت صداها مدوياً في انتخاب الشعب التركي للسيد "رجب طيب أردوغان " وباقتراع مباشر ولأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر واعتباراً من ٢٠١٤/٨/٢٨ وهو ما وجه رسالة شديدة الوضوح لمعارضي النهج الحالي، لإبعاد البلاد عما يحدث في الدولتين العربيتين المجاورتين لتركيا.

أولاً. هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الخلفيات السياسية والاقتصادية في تركيا، لتوضيح التجليات (Manifestations) أي بأظهار الحقائق بموضوعية بقدر المستطاع بنقاط قوتها (strong point) ومكامن ضعفها(weak point) بالتركيز على التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية، وصولاً لتثبيت احتمالات مستقبلية تتناسب مع المقدمات الأساسية للموضوع.

ثانياً. إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تأثير التطورات السياسية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ على أداء الاقتصاد التركي وذلك بهدف تسليط الضوء على نمط العلاقة بين التأثير المتبادل بين الخطوات السياسية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي التركي، وللوقوف على حقيقة إشكالية البحث وتحليل أبعادها وصولاً إلى بلوغ الهدف المنشود نرى من المناسب الإجابة عن الأسئلة آلاتية:

١. ما هي خلفية التطورات السياسية والاقتصادية في تركيا؟
٢. ما هي المؤشرات الأساسية للاقتصاد التركي قبل ٢٠٠٢ وبعدها؟
٣. ما هي التطورات الرئيسة لقطاعات الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٢؟

ثالثاً. فرضية البحث:

إعتمد البحث على فرضية قوامها " وجود تناسب طردي بين التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في تركيا، فكلما تعززت واستقرت الأوضاع السياسية، انعكس ذلك ايجابيا على التحولات الاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان تأثير العوامل الأخرى التي تشهدها تركيا في كافة المجالات الداخلية والإقليمية والدولية".

رابعاً. منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث، استعان الباحث بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً (بالمنهج الأستنتاجي)، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع، وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method) وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لاغناء مادة البحث.

خامساً. هيكلية البحث:

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث على أربعة مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول، تناول الخلفيات السياسية في تركيا.
- المبحث الثاني،أستعرض واقع الاقتصاد التركي قبل عام ٢٠٠٢.
- المبحث الثالث، ركز على التطورات الاقتصادية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢.
- المبحث الرابع، تطرق الى موضوع الاحتمالات المستقبلية.
- الخاتمـــــــة، وتضمنت الاستنتاجات.

المبحث الأول/ الخلفيات السياسية في تركيا

احتلت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكّلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشريّة العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم فكانت "اسطنبول" عاصمة لـثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور بدءاً من الرومانية إلى البيزنطيّة وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانيّة (١٢٨٨ــ ١٩٢٤) ،التي حكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم إلى أن ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان "عبد الحميد الثاني"،[١] وتفككت اثر دخولها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ١٩١٨) فانهى"مصطفى كمال أتاتورك"[٢] نظام الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٢ وأعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة في عام ١٩٢٣، وتبنى سياسة جديدة لتركيا قوامها: "سلام في الوطن وسلام في العالم" [٣].

وقام بإصدار دستور عام ١٩٢٤ والذي احتوى على (١٠٥) مواد موزعة على ستة فصول اذ احتوى الفصل الأول على الأحكام السياسية والفصل الثاني كرس للسلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير). أما الفصل الثالث فكان عن السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء)، كما خصص الفصل الرابع للسلطة القضائية ، في حين تحدث الفصلان الخامس والسادس عن المسائل الخاصة بالحقوق العامة للمواطنين الأتراك ومواد متفرقة،وقد شهد دستور عام ١٩٢٤ منذ سنة صدوره و حتى عام ١٩٦٠ سبعة تعديلات، تم بموجبها ترسيخ أسس النظام العلماني في تركيا دستورياً [٤].

وقد انكفأت تركيا على نفسها خلال مدة حكم الرئيس الثاني "مصطفى عصمت اينونو" في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٨ ــ ١٩٤٥) ،وكذلك في مرحلة حكم الرئيس الثالث "محمود جلال بايار "، ثمّ قامت باستعادة جزء من دورها الجيو- سياسي التاريخي لمدة قصيرة خلال الحرب الباردة (١٩٤٥ ــ ١٩٩١)،عندما شكّلت حائطا منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة لتلعب دوراً حاسما يعمل على إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي عبر ما يُعرف باسم "العالم التركي" الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين إلى أوروبا، لكنها لم تستغلها .

تتوسطّ تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي مع المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها. وتحتل المرتبة الـ (١٧) عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور مهم في مختلف المجالات. وتكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء. كما أن القوّات المسلّحة التركيّة تعد ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتّحدة الأمريكية وهي ثامن أكبر جيش عالمياً من حيث عديد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والبريطاني مجتمعين.

ومنذ عام ١٩٢٣ ولغاية ٢٠١٤ حكم تركيا (١٢) رئيس جمهورية جرى انتخابهم من بين مُرشحي الأحزاب السياسية، فيما تولى (٤) منهم رئاسة الجمهورية من المؤسسة العسكرية مع حكم لـ (٥) رؤساء لمدد انتقالية محدودة، (انظر الجدول ــ١). ووفقاً لمعيار صلاحيات ومهام منصب رئيس الجمهورية، فقد شهدت تركيا على مدى تسعة عقود خلت نوعين من الرئاسة وكما يأتي:

- الأول، وتميز بإصدار الرئيس "مصطفى كمال أتاتورك" لدستور ١٩٢٤ ، وتمثل بمنح من يتقلد منصب رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لإدارة البلاد في كل الميادين ولاسيما السياسية والاقتصادية والعسكرية، واستمر تطبيق هذا الدستور منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وحتى الانقلاب العسكري عام١٩٦٠ والذي أطاح بالرئيس الثالث لتركيا السيد "محمد جلال بايار".
- الثاني، فهو وليد ذلك الانقلاب ، فعندما تمت الإطاحة بالرئيس "محمد جلال بايار" وُضع دستور جديد عام ١٩٦١(وكرسه الانقلاب) ،الذي قلص من صلاحيات الرئيس وقيد التأثير الشعبي في سياسة الدولة عبر إنشاء سلسلة من المؤسسات المباشرة مع الشعب ولم يعد الرئيس يعتمد على الدعم الشعبي للبقاء في منصبه ، كما أبعد منصبه عن الأحزاب السياسية . وعلى الرغم من أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٧ أقر " الانتخاب المباشر للرئيس " فإنَ صلاحيات الرئيس لا تزال محدودة ولم يجر تعديل جوهري بشأنها حتى الوقت الحاضر[٥].

(الجدول ــ١)(*)
رؤساء الجمهورية التركية الحديثة للمدة من ١٩٢٣ ولغاية ٢٠١٤

الترتيب	الاسم	بداية الحكم	نهاية الحكم	الخلفية السياسية
١.	مصطفى كمال أتاتورك	١٩٢٣ /١٠/٢٨	١٩٣٨/١١/١٠	حزب الشعب الجمهوري
	عبد الخالق رينذا	١٩٣٨/١١/١٠	١٩٣٨/١١/١١	حزب الشعب الجمهوري
٢.	مصطفى عصمت إينونو	١٩٣٨/١١/١١	١٩٥٠/٣/٢٢	حزب الشعب الجمهوري
٣.	محمود جلال بايار	١٩٥٠/٥/٢٢	١٩٦٠/٥/٢٧	الحزب الديمقراطي
	كمال إثنين	١٩٦٠/٥/٢٧	١٩٦١/١١/١٠	المؤسسة العسكرية
٤.	جمال كورسل	١٩٦١/٣/٢٨	١٩٦٦/٣/٢٨	المؤسسة العسكرية
٥.	جودت صوناي	١٩٦٦/٣/٢٨	١٩٧٣/٣/٢٨	المؤسسة العسكرية
	تكين أري بورون	١٩٧٣/٣/٢٩	١٩٧٣/٤/٦	مدة انتقالية
٦.	فخري قوروترك	١٩٧٣/٤/٦	١٩٨٠/٤/٦	المؤسسة العسكرية
	أحسان صبري جاغليانكيل	١٩٨٠/٤/٦	١٩٨٠/١١/١٢	مده انتقالية
	كنعان أفرين	١٩٨٠/١١/١٢	١٩٨٢/١١/٩	المؤسسة العسكرية

٧.	كنعان أفرين	١٩٨٢/١١/٩	١٩٨٩/١١/٩	المؤسسة العسكرية
٨.	توركوت أوزال	١٩٨٩/١١/٩	١٩٩٣/٤/١٧	حزب الوطن الأم
	بولات كينوروك	١٩٩٣/٤/١٧	١٩٩٣/٥/١٦	مده انتقالية
٩.	سليمان دميرل	١٩٩٣/٥/١٦	٢٠٠٠/٥/١٦	حزب الطريق القويم
١٠.	أحمد نجدت سيزر	٢٠٠٠/٥/١٦	٢٠٠٧/٨/٢٨	السلطة القضائية
١١.	عبد الله غل	٢٠٠٧/٨/٢٨	٢٠١٤/٨/١٠	حزب العدالة والتنمية
١٢.	رجب طيب أردوغان	٢٠١٤/٨/١١	حتى ألان	حزب العدالة والتنمية

(*). تقلد بعض المسؤولين الأتراك منصب رئيس الجمهورية لمدة انتقالية محدودة، كما هي الحال بالنسبة للسيد عبدا لخالق رينـدا عام ١٩٣٨ وتكررت هذه الحالة في السنوات ١٩٦٠و١٩٧٣و١٩٨٠و١٩٩٣، لذلك لم يدخل من تقلد المنصب لمدة انتقالية محدودة ضمن قائمة الرؤساء الأتراك، للتفاصيل أنظر: الموسوعة الحرة ، رؤساء تركيا، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الرابط:http://ar.Wikipedia.org/wiki

وقد شهدت تركيا في ٣ تشرين الأول /نوفمبر ٢٠٠٢ ، حصول حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" [٦] في الانتخابات البرلمانية على (٣٦٣) مقعداً نيابياً من أصل (٥٥٠) مقعداً في الجمعية الوطنية الكبرى، وحصول حزب الشعب الجمهوري على (١٧٨) مقعداً. وتكرر المشهد نفسه في الدورة الانتخابية اللاحقة، وإن كان بنسب متفاوتة بعض الشيء ففي ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، حصل حزب العدالة والتنمية على (٣٤١) مقعدا نيابياً، وحزب الشعب الجمهوري على (١١٣) مقعداً، وحزب الحركة القومية على (٧٠) مقعداً، وحزب المجتمع الديمقراطي على (٢٣) مقعداً، أما المستقلون فكان نصيبهم (٣) مقاعد فقط [٧].

وقد وصُفت الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٢ بالحدث التاريخي، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة التركية بشكل مُنفرد دون الحاجة إلى ائتلاف حكومي، ومما لاشك فيه إنّ هناك أسباباً وجيهة قادت إلى فوز الحزب المذكور في الدورتين النيابيتين؛ فبالنسبة إلى انتخابات عام ٢٠٠٢، جاءت على وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا وانهيار الطبقة السياسية التركية التقليدية بشكل كبير. فالوسط اليميني تآكلت قاعدته الشعبية لما ترشح من معلومات ومؤشرات ووقائع عن علاقته بعصابات المافيا وشبكات الفساد أما الوسط اليساري فانهزم بفعل العجز والشيخوخة الفكرية التي إصابته، كل ذلك أتاح لحزب العدالة والتنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الانتخابات. أما أسباب النجاح في انتخابات عام ٢٠٠٧ فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على حضّ الناخبين ألأتراك على التصويت على انجازات رئيس الوزراء في حينه"رجب طيب أردوغان"، وبنى حزب العدالة والتنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب السياسي الصريح الذي أولى الأهمية للناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[٨].

لكن ومع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في العام ٢٠٠٢، تغيّرت المُعطيات كلّيا وعمل الحزب المذكور وقادته (ومازالوا يعملون) ،على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو- سياسية والجيو-إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوّة سياسية واقتصادية إقليمية كُبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوّة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية والدولية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي أثر احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني."ونجح حزب العدالة والتنمية الحاكم في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة[٩] وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركيّة جديدة تتناسب مع مُتطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي" و"دبلوماسية تصفير النزاعات"[١٠]. و لاسيما بعد أن أنتقل دور تركيا من دولة "طرفية" خلال مدة الحرب الباردة إلى دولة "جسريه" في تسعينيات القرن الماضي ، ومن ثم إلى دولة "مركزية" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبشكل جعل من تركيا المركز الأول الذي تدور حوله بقية الدول في منطقة الشرق الأوسط[١١].

ومع فوز رئيس الوزراء السابق السيد "رجب طيب أردوغان" بمنصب رئيس الجمهورية في آب /أغسطس ٢٠١٤ ، ولاسيما وانه سبق وان قاد حزب العدالة والتنمية نحو الفوز في (١٠) انتخابات حتى الآن بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤[١٢] وأسند للدكتور "احمد داود أوغلو" منصب رئيس الوزراء[١٣] فإن أولويته على الصعيد الداخلي، تتركز على إنجاز خطوة جوهرية قادمة تتضمن اعتماد دستور جديد يوازن بين السلطات الحكومية والرئيس، عبر استحداث نظام رئاسي أو شبه رئاسي على غرار فرنسا فأثناء حملته الانتخابية، حدد السيد "رجب طيب أردوغان" الآلية والنتيجة المترتبة عليها، فقال : " سوف نضع دستوراً جديداً، تركيا القديمة أصبحت من الماضي[١٤] ". أما على الصعيد الخارجي، فقد حدد الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" دور تركيا الإقليمي المرتقب في خطاب له في٢٠١٤/١١/٤ أمام حشد من المواطنين الأتراك بمناسبة افتتاح مشروعات خدمية في منطقة "إسانلار" بإسطنبول أن بلاده لها الحق في التدخل فيما يحدث في مصر وسوريا والعراق وفلسطين والبوسنة والهرسك.وخاطب" أردوغان" المعارضة التركية قائلا: "لا يمكنكم القول ما شأننا بالبوسنة والهرسك، ومصر، وفلسطين، وسوريا، والعراق، فإذا كنا دولة تركية أسست على ميراث الدولتين السلجوقية والعُثمانية، فليس لنا الحق في أن نقول ما شأننا، يجب علينا أن نكترث دائما لما يحدث هناك، فهذا واجب تركيا الحديثة، ومسؤوليتها كدولة كبيرة"[١٥]. مما يعكس استذكار الرئيس التركي للدور التاريخي للدولة السلجوقية والعثمانية لدور تركيا الحديث، ومحاولة إحياء هذا الدور، ليس من خلال التدخل والاكتراث لما يحدث للدول المجاورة لتركيا، و لاسيما العربية منها فحسب، بل والسعي لدور فاعل ومؤثر في هذه الدول في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبما يضمن حماية الأمن القومي التركي وتركيز دور تركيا كدولة محورية وإقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني/ واقع الاقتصاد التركي قبل عام ٢٠٠٢

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي العديد من المتغيرات في الميدان السياسي في تركيا والتي أثرت بشكل أو بآخر على الأداء الاقتصادي التركي ، ولعل من أهم هذه المتغيرات حدثين كان لهما تأثيرات عميقة في الساحة التركية تمثل الأول ، باستثمار تركيا لظاهرة تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ واستقلال الدول الإسلامية الناطقة باللغة التركية في آسيا الوسطى.وقد عكس تصريح رئيس الوزراء التركي الأسبق" سليمان ديميرل" عام ١٩٩٠الموقف التركي الجديد بقوله "إن استقلال الجمهوريات الإسلامية بعد سبعين سنة من الحكم الشيوعي ما هو إلا حلم تركي تحقق أخيراً "،لان الأتراك يعدون إن لهم تأريخاً وروابط ثقافية وعرقية عميقة بشعوب تلك الجمهوريات[١٦]. فيما تبني الرئيس التركي "توركوت اوزال " والذي حكم تركيا خلال المدة (١٩٨٩ ــ١٩٩٣) ،مشروع "العثمانية الجديدة" والذي أعلن عنه في كانون الأول /ديسمبر١٩٩٢، وكان يهدف إلى جمع الشعوب الناطقة باللغة التركية من سور الصين إلى بحر الادرياتك في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها، أي أن تشمل آسيا الوسطى والبلقان ومنطقة القفقاس والشرق الأوسط. لذلك عمدت تركيا إلى تنظيم واستضافت العديد من المؤتمرات، وعملت على تقوية علاقاتها الثنائية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين السياسيين، ومنها على سبيل المثال قيام السيد "توركوت اوزال" نفسه بزيارة إلى كافة جمهوريات آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٣ (إي قبل وفاته بأيام) ، وبدأت تركيا محاولاتها لإقامة تجمع سياسي مع هذه الجمهوريات على غرار جامعة الدول العربية ، وذلك من خلال تأسيس (المجلس التركي) بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة الاميركية التي استهدفت مواجهة وتحجيم دور إيران في الساحة الأسيوية[١٧] .

أما الحدث الثاني، فتمثل بصعود التيار الإسلامي في تركيا لواجهة السلطة، ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث، إذ استطاع حزب الرفاه الإسلامي الفوز بأكثر من (١٩%) من الأصوات في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤. ثم كان الانتصار الأكبر لهذا الحزب في الانتخابات النيابية التي جرت في ٤ من كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٥ إذ فاز بنسبة (٢١%) من الأصوات ، واحتل المركز الأول ، لتسنح الفرصة التاريخية إمام حزب الرفاه الإسلامي لتشكيل حكومة جديدة في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٦ برئاسة السيد" نجم الدين اربكان" للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديثة ، إلا أن الجيش التركي عمل على إبعاد السيد أربكان وحزب الرفاه الإسلامي عن الحكم في خطوة أولى ، وذلك ما حدث في حزيران/يونيو١٩٩٧ ، إذ تم إبعاد حزب الرفاه الإسلامي وزعيمه" نجم الدين اربكان "عن السياسة بوجه عام في خطوة ثانية وذلك ما حدث بقرار المحكمة الدستورية في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ لمدة خمس سنوات وبذلك يكون الجيش قد استعاض عن

الانقلاب العسكري (بانقلاب مدني) لمواجهة الإسلام السياسي في تركيا [١٨] .

وعلى الرغم من تبني الحكومات التركية العشر التي تعاقبت على إدارة البلاد منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٢ [١٩]، لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي استهدفت تطوير كافة القطاعات الاقتصادية وإيلائها لموضوع التنمية الاقتصادية أهمية استثنائية لتجاوز التحديات التي واجهت البلاد، إلا أن أداء الاقتصاد التركي تأثر بالتداعيات السياسية التي حدثت في عقد التسعينيات والتي شكلت بمجملها إلى جانب معوقات اقتصادية أخرى محددات حالت دون انطلاق الاقتصاد التركي لتجاوز المشاكل التي يعاني منها . ولتبيان جانب من واقع الاقتصاد التركي قبل عام ٢٠٠٢ ، وذلك من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي عكست تطوره خلال المدة (١٩٩٠ ــ٢٠٠١)، ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي يتضح وعلى سبيل المثال ، إنَ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في تركيا كان في عام ١٩٩٠ نحو (١٥٠) مليار دولاراً أميركياً ، وتصاعد الرقم ليصل في عام ١٩٩٥ إلى (١٦٩) مليار دولاراً أميركياً ، فيما وصل عام ٢٠٠١الى (١٩٦) مليار دولاراً أميركياً ، ومع وجود تذبذب (Fluctuation) في إجمالي قيم الناتج المحلي الإجمالي التركي كان نصيب الفرد منه في عام ١٩٩٠ نحو (٢٧٩١) دولاراً أميركياً، وازداد هذا الرقم ليصل في عام ١٩٩٥ إلى (٢٨٩٦) دولاراً أميركياً ، فيما وصل في عام ٢٠٠١ إلى (٣٠٥٨) دولاراً أميركياً فقط ،(انظر الجدول ـ٢) .

كما عانى الاقتصاد التركي مشكلة الديون الخارجية المزمنة، والتي أثقلت كاهل الدولة التركية، لاسيما وان الأرقام الإجمالية لهذه الديون، عكست ظاهرة سلبية، بعد مضاعفة أرقامها نحو أربع مرات خلال المدة (١٩٩٠ ــ ٢٠٠١)، وتزايدت أرقامها من (٢٨) مليار دولار عام ١٩٩٠ حتى وصلت إلى (١١٢) مليار دولار في عام ٢٠٠١. وفي الاتجاه المقابل نجد أن أرقام الاحتياطيات المالية للبنك المركزي التركي بما فيها الذهب مقومة بالدولار الأميركي وبالأسعار الجارية، كانت متواضعة جداً، حيث كانت في عام ١٩٩٠ نحو (٧) مليارات دولاراً أميركياً، وازدادت إلى (١٣) مليار دولار عام ١٩٩٥، حتى وصلت إلى (١٩) مليار دولاراً أميركياً في عام ٢٠٠١ . وقد انعكس تراجع أداء الاقتصاد التركي بشكل واضح، على الارتفاع الكبير للتضخم النقدي (Inflation)، والذي يمثل الزيادات المتعاقبة المتتالية للأسعار، ومن ثم تراجع القدرة الشرائية للعملة التركية (الليرة)، إذ كانت نسبة التضخم في عام ١٩٩٠ نحو (٦٠%) وارتفعت هذه النسبة إلى (٨٨%) في عام ١٩٩٥، وتراجعت (٥٤%). في عام ٢٠٠١ (انظر الجدول ــ٢).

(الجدول ـ٢)/ مؤشرات عن الاقتصاد التركي للمدة (١٩٩٠ــ ٢٠٠١)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولاراً أميركياً)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولاراً أميركياً)	إجمالي الاحتياطيات المالية بما فيها الذهب مقومة (مليار دولاراً أميركياً)	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولاراً أميركياً)	التضخم النقدي (%)
١٩٩٠	١٥٠	٢٧٩١	٧	٢٨	٦٠
١٩٩١	١٥١	٢٧٥١	٦	٣٧	٦٦
١٩٩٢	١٥٩	٢٨٥٠	٧	٤١	٧٠
١٩٩٣	١٨٠	٣١٨١	٧	٥٢	٦٦
١٩٩٤	١٣٠	٢٢٦٨	٨	٥٦	١٠٦
١٩٩٥	١٦٩	٢٨٩٦	١٣	٧٣	٨٨
١٩٩٦	١٨١	٣٠٥٣	١٧	٧٩	٨٠
١٩٩٧	١٨٩	٣٠١٤	١٩	٨٤	٨٥
١٩٩٨	٢٦٩	٤٣٩٢	٢٠	٩٦	٨٤
١٩٩٩	٢٤٩	٤٠١٢	٢٤	١٠١	٦٤
٢٠٠٠	٢٦٦	٤٢٢٠	٢٣	١١٦	٥٤
٢٠٠١	١٩٦	٣٠٥٨	١٩	١١٢	٥٤

Source: data.albankaldawli.org./indicators/DT.DOD/DET.CD.page=2

المبحث الثالث/ التطورات الاقتصادية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢

أولا. المؤشرات الاقتصادية:

1. **الناتج المحلي الإجمالي** (Gross Domestic Product) [٢٠]:

يؤثر الناتج المحلي الإجمالي في سوق العملات بنسبة كبيرة، حيث أن هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن النمو الاقتصادي الذي تستطيع الدولة تحقيقه خلال مدة زمنية معينة، والناتج فعليا عن التطور والتقدم الاقتصادي لمختلف الصناعات والاستثمارات القائمة داخل الدولة.

فعندما يُظهر هذا المؤشر ارتفاعا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة فهو بمعنى آخر يشير إلى تحسّن في مجال الاستثمار ، المبيعات والتدفقات النقدية. ولا بد من الأخذ بالحسبان العوامل التي تدفع بالناتج المحلي للصعود والتقدم ، ابتداء من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للفرد ، ثم مستوى ثقته بالوضع الاقتصادي القائم الذي يؤثر في إقباله ورغبته في الإنفاق لتلبية كافة حاجاته ورغباته ، حيث أن التحسّن الذي يطرأ على دخل الفرد يتيح له فرصة أكبر للإنفاق على مختلف السلع والبضائع في حال كانت لديه ثقة وأمان في اقتصاد دولته ، ومن ثم هذا يشجّع زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاجية بشكل عام ويصل بالنمو الاقتصادي إلى مستوى متقدم وجديد يقوي العملة الوطنية ويدفعها للصعود في أسواق التداول النقدية .

(الجدول ــ٣)/ مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي التركي(GDP) للمدة (٢٠٠٢ ــ ٢٠١٣)

السنة	الناتج المحلي ألأجمالي (GDP)بالدولار الأميركي(١)	نسبة النمو الاقتصادي في تركيا (%) (٢)	حصة الفرد من(GDP) بالدولار الأميركي (٣)
٢٠٠٢	٢٣٢,٥٣٤,٥٦٠,٧٧٥	٥	٥٥٧٦
٢٠٠٣	٣٠٣,٠٠٥,٣٠٢,٨١٨	٥,٤	٤٥٩٠
٢٠٠٤	٣٩٢,١٦٦,٢٧٤,٩٩١	٥,٨	٥٨٦٧
٢٠٠٥	٤٨٢,٩٦٩,٨٣٩.٢٣٨	٥,٨	٧١٣٠
٢٠٠٦	٥٣٠,٩٠٠,٠٩٥,٢٠٥	٦,٤	٧٧٣٦
٢٠٠٧	٦٤٧,١٥٥,١٣٣,٩٣٢	٦,٥	٩٣١٢
٢٠٠٨	٧٣٠,٣٣٧,٤٩٥,٩٦٦	٥,٢	١٠٣٧٩
٢٠٠٩	٥١٤,٥٦٣,٩٢١,٨٣٢	٥,٧	٨٦٢٣
٢٠١٠	٧٣١,١٤٤,٣٨٢,٥٥٦	٥,٨	١٠١٣٦
٢٠١١	٧٧٤,٧٧٥,١٧٧,٣٨٦	٥,٧	١٠٦٠٥
٢٠١٢	٧٨٩,٢٥٧,٤٨٧,٣٠٧	٥,٨	١٠٦٦١
٢٠١٣	٨٢٠,٢٠٦,٩٦٢,٦٣١	٥,٧	١٠٩٤٦

Source: (1),(3): data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd
(2).TurkishStat istical Institute (Turkstat).It is available at:
www.turkstat.org.tr/PreTabloAramado?metod=Search&araType=hb.x.

واستنادا لإحصاءات البنك الدولي، يتضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في تركيا شهدت خلال السنوات (٢٠٠٢ ــ٢٠١٣)، تصاعداً تدريجياً وباستمرار، ماعدا تراجع قيمته لعام ٢٠٠٩ فقط بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية. وعلى سبيل المثال ، كان الناتج المحلي الإجمالي في تركيا في عام ٢٠٠٢ نحو (٢٣٢,٥٣٤,٥٦٠,٧٧٥) دولاراً أميركياً أرتفع هذا الرقم في عام ٢٠٠٨ إلى (٧٣٠,٣٣٧,٤٩٥,٩٦٦) دولاراً أميركياً ، ثم واصل ارتفاعه ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (٨٢٠,٢٠٦,٩٦٢,٦٣١) دولاراً أميركياً ، مما يعكس من الناحية الاقتصادية مؤشراً إيجابياً للاقتصاد التركي. فيما أشرت نسبة النمو الاقتصادي السنوي للاقتصاد التركي تذبذباً واضحاً، إذ سجل عام ٢٠٠٧ أعلى نسبة له فيما تراجع في العام ٢٠٠٩ إلى (٥,٢) متأثرا بانعكاسات الأزمة المالية العالمية . فيما تميزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التركي بالتزايد التدريجي بمضاعفة أقيامها من (٥٥٧٦) دولاراً أميركياً في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى (١٠٩٤٦) دولاراً أميركياً في عام ٢٠١٣ ، (انظر الجدول ــ٣)

٢. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

على الرغم من ارتباط عملية التنمية الاقتصادية بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في هذا البلد أو ذاك، إي إنها تتحدد، في التحليل الأخير بشكل ملكية وسائل الإنتاج الغالبة، سواءً أكانت تتم هذه العملية وفقاً للنمط الرأسمالي أم تتجه نحو النمط الاشتراكي . وفي تركيا تطبق أنماط مشتركة تكاد تجمع بين النظامين، و لاسيما مع سيطرة الدولة على قطاعات واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

تعكس نسب المعدلات السنوية الإجمالية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في تركيا بالمقارنة مع المؤشرات ذاتها في كل من المملكة العربية السعودية وإيران للمدة من (٢٠٠٠ــ ٢٠١٢) والمعدة من قبل البنك الدولي لعام ٢٠١٣ (الجدول ــ٤)، بأن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في تركيا للمدة ذاتها يحتل الموقع الثالث بعد السعودية وإيران مع الأخذ بالحسبان اعتماد كل من السعودية وإيران على الموارد المالية النفطية. وفي مؤشرات معدل النمو السنوي للزراعة والصناعة والتصنيع تحتل إيران المرتبة الأولى فيما تحتل السعودية المرتبة الأولى بقطاع الخدمات. ومع إن المدة الزمنية المعتمدة من قبل البنك الدولي لمعدل المؤشرات طويلة الأمد نسبيا قوامها (١٢) سنة منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠١٢، ومر خلالها الاقتصاد التركي بمراحل تطور متداخلة، إلا إنها تعكس معطيات ايجابية في الأمد الطويل. مما يعطي انطباعاً بقدرة الاقتصاد التركي على التعافي وتجاوز نقاط الضعف بعد مدة معقولة من التطور الاقتصادي.

(الجدول- ٤)

مؤشرات التنمية الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٠ــ ٢٠١٢لايران والسعودية وتركيا

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو السنوي%	الزراعة معدل النمو السنوي%	الصناعة معدل النمو السنوي%	التصنيع معدل النمو السنوي%	الخدمات معدل النمو السنوي %
إيران	٥,٤	٥,٩	٦,٩	٩,٩	٥,٣
السعودية	٦,١	٢,٦	٤,٩	٨,٥	٧,٦
تركيا	٤,٦	١,٧	٥,١	٥,٢	٤,٩

Source: The World Bank, World Development Indicators: Growth output, 2013> It is available at: wdi.worldbanck.org/table/4.1#

٣. التطورات المالية في تركيا :

تشمل إجمالي الاحتياطيات المالية حيازات الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة واحتياطيات البلد في صندوق النقد الدولي التي في حوزته وحيازات النقد الأجنبي لدى السلطة النقدية ، ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطيات في نهاية السنة (٣١ ديسمبر/ كانون الأول) . ويمكن إيجاز تفاصيلها كما يأتي:

الاحتياطيات المالية : تعكس المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ــ ٥) مؤشرا ايجابياً ، و لاسيما مع ارتفاع حجم الاحتياطيات المالية في تركيا من (٣٨,٣) مليار دولاراً أميركياً عام ٢٠٠٢حتى بلغت (١٥١) مليار دولاراً أميركياً في عام ٢٠١٣، مما يشكل رصيداً مالياً ممكن الركون إليه في تمويل الموازنة السنوية واستثمار قسماً منه في مختلف قطاعات الاقتصاد التركي فضلاً عن دوره في تقوية القدرة الشرائية للعملة الوطنية (الليرة التركية) واستقرار قيمتها في أسواق التداول النقدي المحلية والأجنبية .

الدين الحكومي : يُعاني الاقتصاد التركي من نقطة ضعف (weak point) تكاد تكون مزمنة إلا وهي ظاهرة تزايد الدين الخارجي ، والذي كان (١٢٩,٥ مليار دولاراً أميركياً عام ٢٠٠٢، واستمر بالتزايد حتى وصل في عام ٢٠١٢ إلى (٣٣٧,٤) مليار دولاراً أميركياً مما يعكس ظاهرة سلبية مزمنة (انظر الجدول ــ ٥).

الحساب الجاري: ويلاحظ أن رصيد الحساب الجاري في تركيا كان سالباً للمدة من (٢٠٠٥ ــ ٢٠١٣)، إذ تراوحت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (-٤، ٤ %) في عام ٢٠٠٥ حتى وصلت إلى (-٧، ٤ %) في عام ٢٠١٣، مما يعكس ظاهرة عدم استقرار تطور الأنشطة الاقتصادية في تركيا.

التضخم النقدي : كانت نسب التضخم النقدي في تركيا (٤٥ %)عام ٢٠٠٢ وتناقصت حتى وصلت إلى (٧,٥%) عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ــ٥)،مما يؤشر تطوراً ايجابياً في الاقتصاد التركي واستقرار أسعار السلع والخدمات، وينعكس ذلك ايجابيا على مختلف أنشطة قطاعات الاقتصاد في تركيا.

(الجدول ــ ٥)/ تطور المؤشرات المالية في تركيا للمدة (٢٠٠٢ــ ٢٠١٣)

السنة	أجمالي الاحتياطيات (مليار دولاراً أميركياً)(١)	الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)(٢)	ميزان الحساب الجاري كنسبة من (GDP) (٣)	التضخم كنسبة من (GDP) (٤)
٢٠٠٢	٣٨,٣	١٢٩,٥	ــــ	٤٥,٠
٢٠٠٣	٣٥,٥	١٤٢,٦	ــــ	٢٥,٣
٢٠٠٤	٣٧.٣	١٥٨,١	ــــ	١٠,٦
٢٠٠٥	٥٢,٤	١٧٢,١	٤,٤ ــ	١٠,١
٢٠٠٦	٦٣,٢	٢٠٩,٥	٦ــ	٩,٦
٢٠٠٧	٧٦,٤	٢٥٨,٤	٥,٨ ــ	٨,٨
٢٠٠٨	٧٣,٦	٢٨٨,٩	٥,٥ــ	١٠,٤
٢٠٠٩	٧٤,٩	٢٧٧,٢	٢ــ	٦,٣
٢٠١٠	٨٥,٩	٢٩٩,١	٦,٢ــ	٨,٦
٢٠١١	٨٧,٩	٣٠٥,٤	٩,٧ــ	٦,٥
٢٠١٢	١١٩,١	٣٣٧,٤	٦,١ــ	٨,٩
٢٠١٣	١٥١	ــــ	٧,٤-	٧,٥

Sources: (1,2,4).data.worldbank.org/indicator/FIRES.TOTL?page2
(3).IMF. World Economic Outlook, April, 2013, table A12, p, 137.

٤. مشكلة البطالة في تركيا:

تمتلك تركيا قوة عمل (Labor Force)، كبيرة وبذلك تحتل المرتبة (٢٢) على المستوى العالمي من حيث قوة العمل. و تتوزع نسب العاملين على القطاعات الاقتصادية وكما يأتي: الزراعة (٢٥,٢%)الصناعة (٢٦,٢%) وقطاعات الخدمات (٤٨,٤%). ، ويبلغ عدد قوة العمل في تركيا نحو (٢٧,٩) مليون نسمة [٢١]
وقد شكلت البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية مزمنة للحكومات التركية المتعاقبة، وعلى سبيل المثال كانت نسبة البطالة (١٠,٤%) في عام ٢٠٠٢وتراجعت إلى (٩,٢%) في عام ٢٠١٢ وذلك لعدم وجود حلول سريعة تستوعب نحو (٢,٧) مليون عاطل عن العمل في البلاد . وعموماً إن نسبة البطالة في تركيا استمرت مرتفعة وكانت نسبتها أكثر من (٩%) خلال المدة (٢٠٠٢ ــ٢٠١٢)، (انظر الجدول ـ ٦).

(الجدول ــ٦)/ نسبة البطالة في تركيا من إجمالي القوى العاملة للسنوات (٢٠٠٢-٢٠١٢)

السنة	نسبة البطالة %
٢٠٠٢	١٠,٤
٢٠٠٣	١٠,٥
٢٠٠٤	١٠,٨
٢٠٠٥	١٠,٦
٢٠٠٦	١٠,٢
٢٠٠٧	١٠,٧
٢٠٠٨	١١
٢٠٠٩	١٤
٢٠١٠	١١,٩
٢٠١١	٩,٨
٢٠١٢	٩,٢

Source: data.worldbank.org/indicator/ST.UEM.TOTL.ZS/countries

٥. الإنفاق العسكري: يشمل الإنفاق العسكري لدولة ما، جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة ووزارة الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية والقوات شبه العسكرية. كما تشمل هذه النفقات رواتب أو أجور الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في المؤسسات العسكرية، بما في ذلك معاشات التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية، وكذلك يتضمن الإنفاق العسكري تكاليف شراء المعدات العسكرية وتشغيلها وصيانتها، والإنفاق على الكليات والمعاهد العسكرية والبحث والتطوير والمساعدات العسكرية وغيرها.

عموما، الإنفاق العسكري في تركيا خلال السنوات (٢٠٠٣ ــ ٢٠١٢)، كان مرتفعاً خصوصاً في العام ٢٠٠٣ اذ بلغ (١٨٢٨٩) مليون دولاراً أميركياً ، ويشكل نسبة (٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي . وقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تقليص تدريجي للأنفاق العسكري في تركيا حتى وصل إلى (١٧٩٠٦) مليون دولاراً أميركياً عام ٢٠١٢ وبما يعادل نسبة (٣،٢%) من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا (انظر الجدول ـ٧).

(الجدول ــ ٧)/ الإنفاق العسكري التركي للمدة (٢٠٠٣ ــ٢٠١٢) بملايين الدولارات الاميركية

السنة	الإنفاق العسكري التركي (مليون دولاراً أميركياً)(١)	الإنفاق العسكري التركي كنسبة من (GDP)(٢)
٢٠٠٣	١٨٢٨٩	٣,٤
٢٠٠٤	١٦٦٨٩	٢,٨
٢٠٠٥	١٥٧٩٩	٢,٥
٢٠٠٦	١٦٥١١	٢,٥
٢٠٠٧	١٥٩٢٤	٢,٣
٢٠٠٨	١٦١١٩	٢,٣
٢٠٠٩	١٧٢٧٥	٢,٦
٢٠١٠	١٦٩٧٦	٢,٤
٢٠١١	١٧٦٩٠	٢,٢
٢٠١٢	١٧٩٠٦	٢,٣
٢٠١٣	١٨١٨٤ تقديرات سيبري	٢,٣

Source(1). Sipri, Yearbook 2013, Armaments, Disarmaments and International Security, Oxford, New York, Oxford University Press, 2013, P-258.
(2). Military expenditure, http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

وهي نسبة تعد مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع أعلى إنفاق عسكري في العالم في الولايات المتحدة الأميركية وهي (٣,٧%) ، من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، للسنة ذاتها[٢٢] ، وعلى الرغم أهمية الإنفاق العسكري وحتميته ولاسيما لبلد كبير ومترامي الإطراف مثل تركيا لحماية البلاد والتجربة الرائدة فيها ، إلا إنه يشكل عبئاً على الاقتصاد التركي .

ثانياً. تطور القطاعات الرئيسة للاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢:

تمتلك تركيا إمكانيات اقتصادية كبيرة وفي كافة القطاعات، و لاسيما القطاع الزراعي والصناعي، وقد حققت السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ نجاحات ملموسة لتحقيق تطورات نوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية.وفيما يأتي عرضاً مركزاً لتطور جانب من هذه القطاعات وكما يأتي:

١. القطاع الصناعي:

يُسهم قطاع الصناعة بنحو(٢٨٪) من الناتج الإجمالي، ويعمل فيه نحو (٢٦,٢٪) من العاملين في تركيا. وتعتمد الصناعة التركية على الثروات الباطنية والمواد الأولية المحلية اعتماداً كبيراً، إذ تمتلك تركيا احتياطاً جيداً من الفحم الحجري والليغنيت، وفيها مكامن للكروم والنحاس والكبريت والزئبق والبوكسيت والمنغنيز والحديد والملح، وتنتج الطاقة من محطات كهرومائية وأخرى حرارية، وثروتها من النفط والغاز متواضعة. أما أهم الصناعات، فهي الصناعة الغذائية المتعددة الفروع والنسيجية وصناعة المشروبات والتبغ والألبسة والخيوط الطبيعية والصناعية والجلود والورق والمطاط واللدائن، والصناعة الكيماوية، والبتروكيماوية والخشبية والكهربائية والمعدنية والالكترونية، وصناعة المخصبات (الأسمدة) والاسمنت والزجاج والخزف وتجميع السيارات، وتجهيزات القطارات والسكك الحديدية وإصلاح السفن وصناعتها وتجميع الطائرات وإصلاحها وصيانتها، وصناعة طائرات التدريب الحربية. وتنتشر المصانع في شتى أنحاء تركية، تزدحم في أجزائها الغربية والشمالية الغربية وفي منطقتي (أضنة واسكندرون) وحول المدن المهمة والموانئ، وتقل في الوسط

والشرق[٢٣] .

تعد الصناعات التحويلية أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد التركي، فهي تمثل(٢٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تزايد معدل نمو الصناعات التحويلية التركية خلال العقد الماضي، وبمعدل سنوي مركب نسبته (١٢%) منذ عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٢، تجاوزت مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت إلى نحو(١٠٣) مليار دولاراً أميركياً.

بعد الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٩، والذي حدث بسبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، استردت الصناعات التحويلية التركية عافيتها بسرعة وتجاوزت مستويات ما قبل الأزمة بنمو سنوي مركب (٨%) بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢. خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، حققت تركيا معدلاً كبيرًا في نمو الناتج الصناعي حيث بلغ (٤%)، في حين عانت البلدان الصناعية الأخرى إلى حد كبير، ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، حيث انخفض الناتج الصناعي بنسبة (٢,٩%) في منطقة اليورو خلال المدة نفسها. وانخفض ناتج الصناعات التحويلية بنسبة (٢,٦%) في جمهورية التشيك و(٣%) في روسيا، في حين ارتفع قليلاً في البرازيل بنسبة(١,٤%) وفي الهند بنسبة (٢,٥% [٢٤].

وعلى سبيل المثال ، تغطي باقة منتجات شركات تصنيع السيارات في تركيا مجموعة كبيرة من السيارات، من السيارات السيدان إلى الشاحنات الثقيلة. ومن خلال الاستفادة من الأسعار المنخفضة والمهارة العالية للقوى العاملة، والسوق المحلية الديناميكية وموقعها الجغرافي المتميز، استطاعت تركيا أن تزيد معدل إنتاج السيارات لديها من (٣٧٤٠٠٠) سيارة في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من (١١٢٥٥٣٤)وحدة في عام ٢٠١٣. خلال الفترة نفسها، ارتفع إنتاج السيارات سنويا بنسبة (١٠) في المئة في المتوسط.

وبهذا الأداء، أصبحت تركيا في المرتبة رقم (١٦) بين أكبر مصنعي السيارات في العالم. كما أصبحت تركيا بالفعل مركزًا للريادة، ولاسيما فيما يتعلق بإنتاج المركبات التجارية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كانت تركيا أكبر منتج للمركبات التجارية الخفيفة في أوروبا. ويتزايد إقبال شركات صناعة السيارات على اختيار تركيا كقاعدة إنتاج لمبيعات صادراتها؛ حيث إن نحو (٧٣%) من الإنتاج في تركيا مخصص للأسواق الخارجية. وفي عام ٢٠١٣، تم تصدير أكثر من(٨٢٨٠٠٠) سيارة من تركيا إلى الأسواق المختلفة. وفي حين أن ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية هم عملاء التصدير الرئيسون لصناعة السيارات التركية، فهناك اتجاه لتنويع وجهات التصدير لدى الشركات التي تتطلع إلى البلدان الناشئة القريبة، حيث توجد بها إمكانيات أكبر للطلب على مبيعات السيارات الجديدة [٢٥] .

٢. القطاع الزراعي :

لعب القطاع الزراعي دوراً مهما في تطوير الاقتصاد التركي ،ولاسيما ان معدل نسبة العاملين في الزراعة بلغت (٢٥,٢%) خلال السنوات العشر الأخيرة من إجمالي القوى العاملة. طبقا لإحصاءات البنك الدولي[٢٦] حيث تعد تركيا واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الأغذية والزراعة، وذلك بفضل ظروفها الجغرافية والمناخية الملائمة. وقد بدأت جهود إعادة الهيكلة في القطاعات الاقتصادية التركية بداية الثمانينات من القرن الماضي، ومنها القطاع الزراعي ، وذلك جنبًا إلى جنب مع سلسلة من الإصلاحات للأقتصاد التركي، مثل الخصخصة وتقليل المعوقات التجارية في قطاع الزراعة، وهو ما أثمر عن سوق محلية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي اليوم، بعد أن أضحت تركيا تتمتع بصناعة ضخمة ومتنامية في مجالي الأغذية والزراعة. وتشمل نقاط القوة في الصناعة حجم السوق بالنظر إلى عدد سكان البلاد من الشباب، واقتصاد قطاع خاص ديناميكي، ودخل السياحة الكبيرة والمناخ الملائم. ويبلغ عدد سكان تركيا (٧٦) مليون نسمة، وهذا العدد ينمو مع زيادة الدخل. مما يجعل تركيا واحدة من أكبر الأسواق الكبيرة في منطقتها، كما أن عادات المستهلكين المتغيرة للجيل الأصغر سنًا تزيد من قيمة الاستهلاك المحلي.

وبناءً عليه، فقد سجلت صناعة المواد الغذائية في تركيا نموًا مطردًا في السنوات الأخيرة، حيث زادت متطلبات المستهلكين الأتراك، وذلك مدفوعًا بالعديد من الخيارات التي توفرها منافذ البيع بالتجزئة للبقالة. إن ارتفاع الدخل المتاح وتغير أنماط الاستهلاك، بالتوازي مع زيادة عدد الإناث في العمل بدوام كامل، كلها عوامل أدت إلى زيادة الإقبال على الأغذية المعلبة والمصنعة، مثل الوجبات الجاهزة للأكل والأغذية المجمدة. وعلى سبيل المثال ، تعد تركيا رائدة عالمية في إنتاج التين المجفف والبندق والزبيب/الكشمش والمشمش المجفف. كما أنها تتمتع بأكبر معدل إنتاج من الحليب ومنتجات الألبان في منطقة الشرق الأوسط . فضلا عن ذلك، فإن تركيا تتمتع بسلالات نباتية يقدر عددها بحوالي (١١,٠٠٠) نوع، في حين أن العدد الإجمالي للسلالات النباتية في أوروبا هو (١١,٥٠٠) نوع.

كما إن تركيا واحدة من أكبر أسواق السلع المخبوزة من خلال الخبز الذي تصنعه - وهو عنصر مهم من النظام الغذائي التركي - فإن القطاع الثانوي لمنتجات الألبان، بما في ذلك الحليب واللبن والجبن والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الغذائي التركي التقليدي. ومن الناحية التقليدية، فإن المنتجات اليدوية وغير المعلبة هيمنت على سوق منتجات الألبان التركية واحتفظت بمستوى نمو وانتشار واسع النطاق، ومع ذلك فهي تقدم الإمكانيات للمستثمرين.

وهذه الإمكانيات أتاحت لتركيا الفرصة لتكون بين أفضل الخيارات لكونها مقرًا إقليميًا ومركزًا لنشاط اقتصادي واسع ،كما تقدم تركيا مجموعة من العوامل المساعدة للمستثمرين المحتملين في مجال صناعة المنتجات الزراعية؛ حيث إن آلية الدعم المقدم من الحكومة التركية تتضمن اللوائح الملائمة، والهيكل الضريبي، والأيدي العاملة التنافسية منخفضة التكلفة وحوافز الاستثمار[٢٧].

٣ . التجارة الخارجية:

إن عناصر البيانات الرئيسة الثلاثة المستخدمة في مفهوم التجارة الدولية هي الواردات والصادرات والميزان التجاري. الواردات من السلع تقيس قيمة البضائع التي تدخل الاراضي المحلية للبلد بغض النظر عن وجهتهم النهائية. والصادرات من السلع وبالمثل تقيس قيمة السلع التي تغادر الأراضي الداخلية لبلد ما، بغض النظر عما إذا كانت قد تمت معالجتها في الأراضي المحلية أم لا. والواردات (والصادرات) والخدمات تعكس قيمة الخدمات المقدمة للمقيمين في دول أخرى (أو التي تلقاها سكان الأراضي المحلية). فيما يعكس الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات. والنقطة الحاسمة هي أن نلاحظ أن كلا من السلع والخدمات يتم حساب للصادرات والواردات، ونتيجة لذلك فأن الميزان التجاري والمعروف أيضا باسم "الميزان التجاري للبضائع والميزان التجاري للخدمات . ويشكل الرقم الإجمالي للميزان التجاري إسهماً رئيساً في الرفاه الاقتصادي للبلد. و لاسيما عندما يسجل الميزان التجاري فائض تجاري ، أي تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات [٢٨].

(الجدول ــ ٨)/ التجارة التركية مع دول العالم للمدة (٢٠٠٤ ــ ٢٠١٣) الأرقام بملايين الدولارات الأميركية

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري
٢٠٠٤	٦٨,١٦٧,١٥٣	٣٧,٥٣٩,٧٦٦	ــ ٣٤,٣٧٢,٦١٣
٢٠٠٥	٧٣,٤٧٦,٤٠٨	١١٦,٧٧٤,١٥١	ــ ٤٣,٢٩٧,٧٤٣
٢٠٠٦	٨٥,٥٣٤,٦٧٦	١٣٩,٥٧٦,١٧٤	ــ ٥٤,٠٤١,٤٩٨
٢٠٠٧	١٠٧,٢٧١,٧٥٠	١٧٠,٠٦٢,٧١٥	ــ ٦٢,٧٩٠,٩٦٥
٢٠٠٨	١٣٢,٠٢٧,١٩٦	٢٠١,٩٦٣,٥٧٤	ــ ٦٩,٩٣٦,٣٧٨
٢٠٠٩	١٢٠,١٤٢,٦١٣	١٤٠,٩٢٨,٤٢١	ــ ٣٨,٧٨٥,٨٠٩
٢٠١٠	١١٣,٨٨٣,٢١٩	١٨٥,٥٤٤,٣٣٢	ــ ٧١,٦٦١,١١٣
٢٠١١	١٣٤,٩٠٦,٨٦٩	٢٠٤,٨٤١,٦٧٩	ــ ١٠٥,٩٣٤,٨٠٩
٢٠١٢	١٥٢,٤٦١,٧٣٧	٢٣٦,٤٤٥,١٤١	ــ ٨٤,٠٨٣,٤٠٤
٢٠١٣	١٥١,٨٠٦,٦٣٥	٢٥١,٦٥٠,١٦٤	ــ ٩٩,٨٤٣,٥٢٠

Source: Turkish Statistical Institute. It is available at: www.turkstat.gov.tr/PreTabla.do?alt-id=1045.

وبمراجعة الإحصاءات المثبتة في(الجدول ــ ٨) وللمدة(٢٠٠٤ــ٢٠١٣)، يتضح إن قيمة الصادرات التركية لدول العالم هي اقل من قيمة الواردات، لذلك يعاني الميزان التجاري في تركيا من ظاهرة العجز المستمر. وعلى سبيل المثال، كان العجز التجاري في تركيا عام ٢٠٠٤ (٣٤,٣) مليار دولاراً أميركياً واستمر بالتزايد للسنوات اللاحقة. وفي عام ٢٠٠٩ تراجعت قيمة العجز التجاري إلى (٣٨,٧) مليار دولاراً أميركياً، ومن ثم استمر بالتزايد حتى وصل في عام ٢٠١٣ إلى (٩٩,٨) مليار دولاراً أميركياً

٤ . قطاع الطاقة:

تبلغ احتياطيات النفط الخام المؤكدة في تركيا (٢٩٥) مليون برميل فقط ، يقع مُعظمها في المنطقة الجنوبية الشرقية.وقد وصل إنتاج النفط في تركيا في عام ١٩٩١ على (٨٥) ألف برميل يومياً، تراجع الإنتاج في عام ٢٠٠٤ إلى (٤٣) ألف برميل يومياً. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، كان الاقتصاد التركي واحدا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم بأكثر من (٨%) سنويا،وفي الاتجاه المقابل تزايد استهلاك النفط في تركيا مع التوسع الاقتصادي. في حين تباطأ النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٢ في ما يزيد قليلا عن (٢%) عن العام السابق، ومع ذلك ارتفع إجمالي استهلاك الوقود السائل في تركيا بنسبة (٦٪) خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مما تطلب لجوء تركيا لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من الخارج .

في عام ٢٠١٣ بلغ متوسط أجمالي استهلاك الوقود السائل في تركيا (٧٣٤,٨٠٠) برميل يوميا و وفقاً لوكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في العقد المقبل، وتستورد تركيا غالبية احتياجاتها من مصادر الطاقة الناضبة (النفط الخام والغاز الطبيعي) من الخارج، وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢ توزعت مصادر واردات النفط الخام لتركيا من الدول الآتية : (٣٥%) من إيران، (١٧%) من العراق، (١٣%) من السعودية، (١٠%) من روسياد، (٧%) من كازاخستان، (١٠%) الإنتاج التركي و(١%) من دول أخرى[٢٩].

٥. الاستثمار الأجنبي:

تعتمد العديد من دول العالم في مصادر تمويلها للمشاريع الاقتصادية على رؤوس الأموال الأجنبية كسبيل لدعم التنمية فيها باللجوء إلى الانفتاح على العالم الخارجي سواءً في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي ،وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه هذا الأخير في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية وكذلك نقل التكنولوجيا ونقل المعرفة ورفع مستوى المعيشة للأفراد، لذلك اشتد التنافس بين الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة مناخ الاستثمار، ومنحها للحوافز والضمانات التي تعمل على جلبها. وما زاد من أهمية الاستثمارات الأجنبية أنها تسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وتساعد على إنعاش المستوى العام للاقتصاد الوطني، وتستخدم في بعض الحالات الى معالجة أزمة المديونية الخارجية من خلال آلية تحويل الديون إلى استثمارات .

(الجدول ــ٩)/ الاستثمار الأجنبي في تركيا للمدة (٢٠٠٢ ــ ٢٠١٣)

السنة	الاستثمارات الأجنبية بمليارات الدولارات الأميركية
٢٠٠٢	١,٠٨٢
٢٠٠٣	١,٧٠٢
٢٠٠٤	٢,٧٨٥
٢٠٠٥	١٠,٠٣١
٢٠٠٦	٢٠,١٨٥
٢٠٠٧	٢٢,٠٤٧
٢٠٠٨	١٩,٧٦٢
٢٠٠٩	٨,٦٢٩
٢٠١٠	٩,٠٥٨
٢٠١١	١٦,١٧١
٢٠١٢	١٣,٢٢٤
٢٠١٣	١٢,٨٦٨

Source: Foreign Direct Investment In Turkey. It is available at: http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/countries

يلعب الاستقرار السياسي والأمني لأية دولة في العالم دوراً مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا، ووفر استقرار الوضع السياسي والأمني بيئة استثمارية جاذبة للأموال الأجنبية بعد عام ٢٠٠٢. وتعكس أرقام (الجدول ــ٩) تزايد أرقام الاستثمارات الأجنبية في تركيا بشكل تدريجي. وعلى سبيل المثال، كانت الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠٠٢ بحدود (١,٠٨٢) مليار دولاراً أميركياً، وتزايدت حتى وصلت في عام ٢٠٠٧ إلى (٢٢,٠٤٧) مليار دولاراً أميركياً. وبسبب تأثير الأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب ٢٠٠٨ تراجعت أرقام الاستثمارات الأجنبية في تركيا حتى وصلت إلى (١٢,٨٦٨) في عام ٢٠٠١٣.

٦. قطاع الخدمات :

يستحوذ قطاع الخدمات في تركيا على (٤٨.٤ %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ وتتوزع خدماته على كافة شرائح المجتمع التركي وعلى سبيل المثال:

- البنية التحتية : إن اقتصاد تركيا الناشئ يفرض الحاجة إلى استثمارات في قطاع البنية التحتية في مختلف الصناعات. وتشمل هذه الصناعات الرئيسة -على سبيل المثال لا الحصر- البناء والتشييد والأبنية السكنية وغير السكنية والنقل والطاقة. بالنظر إلى قطاع البنية التحتية، سنجد أن المخصصات الحكومية لهذا القطاع بلغت (٢٦) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، وأن قطاع النقل وحده يستحوذ على (٣٠%) من هذه

القيمة، وتليه قطاعات التعليم والطاقة والرعاية الصحية والزراعة.

▪ العقارات: يحمل القطاع العقاري في تركيا إمكانيات هائلة للمستثمرين.وفيما يأتي إيجاز للتطور الحاصل في هذه القطاع:

- حيث بلغ عدد المنازل المباعة (٢٩٠,٠٠٠) في سوق العقارات في عام ٢٠١٢.
- مركز للتسوق بإجمالي مساحة (٨,٢) مليون متر مربع قابلة للتأجير وجاهزة للعمل في تركيا.
- مركز للتسوق في اسطنبول مما يمثل (٤٦%)من إجمالي مساحة مراكز التسوق القابلة للتأجير في تركيا.
- زيادة تراخيص بناء المكاتب التي تم الحصول عليها في جميع أنحاء تركيا بنسبة (٢٧%)لتصل إلى(٦,٨٤) مليون متر مربع.
- وبالنسبة لبرنامج الاستثمار بسكك حديد الجمهورية التركية (TCDD)، سيتم انفاق (٢٤٠,١٤٥)مليون دولار على بناء مراكز الخدمات اللوجستية.
- واعتبارا من عام ٢٠١٢، هناك(٢,٨٧٠) كإجمالي الفنادق المرخصة بسعة سريرية بإجمالي(٧٠٠,٠٠٠) سري، في حين لا تزال هناك فجوة بين العرض والطلب، ولاسيما في اسطنبول.

▪ إلكترونيات : نمت صناعة الإلكترونيات في تركيا نموًا مطردًا على مدى الأعوام الماضية. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، زاد الإنتاج في القطاع بنسبة (٤,١%)، ليصل إلى(١٢,٤) مليار دولار أمريكي، في حين زادت الصادرات بنسبة (٥,٢%)، لتصل إلى(٦,٨) مليار دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات بنسبة (٣,٧%)) لتصل إلى(١٦,١) مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه.ويدعم قطاع الإلكترونيات التركي أكثر من (٢٠٠٠) شركة تصنيع ويعمل فيه أكثر من (٣٠٠٠٠) شخص. كما أن قطاع الإلكترونيات التركي يمثل (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي ويقدم إمكانيات هائلة للمستثمرين. وفي سوق الإلكترونيات التركية، شكلت الإلكترونيات الاستهلاكية أكبر حصة في الإنتاج بنسبة (٣٤,٨%) في عام ٢٠١٢، لتصل إلى(٤,٤) مليار دولار أمريكي، وتلتها معدات الاتصالات اللاسلكية بنسبة (١٩%)، والمعدات المهنية الأخرى بنسبة (١٧%)، وأجهزة الحاسوب بنسبة (١٥%)، والإلكترونيات الدفاعية بنسبة (٩%)، والمكونات بنسبة (٥%) [٣٠].

▪ القطاع الصحي :

أصبحت سوق الأدوية التركية سادس أكبر سوق في أوروبا، كما أنها في المرتبة رقم (١٦) على مستوى العالم من حيث المبيعات في عام ٢٠١٢. وقد وصلت مبيعات الأدوية إلى معدل مذهل بلغ(١٢,٥) مليار دولار أمريكي، وهي ما يعني معدل نمو سنوي مركب بمقدار (١٠%) بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢. كما نما قطاع الرعاية الصحية وقطاع الصناعات الدوائية بنسبة (٥,٨%) و (٨,٩%) على التوالي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣. كما تم وضع برنامج للتأمين الصحي الشامل (UHI) لتوفير الرعاية الصحية لكل فرد. ونتيجة لذلك، أصبحت مؤسسة الضمان الاجتماعي (SGK) المشتري رقم واحد على الجانب الشرائي لخدمات الرعاية الصحية.ويغطي نظام الضمان الاجتماعي الآن ما يقرب من (٩٩%) من مجموع السكان والذي يبلغ(٧٥,٢) مليون نسمة، حيث شهد هذا العدد زيادة بنسبة (٢٩%) منذ عام ٢٠٠٢ [٣١] .

المبحث الرابع/ الاحتمالات المستقبلية (السيناريوهات)

يمكن تعريف المشهد أو السيناريو(Scenario) بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب به، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يُمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض [٣٢] . وقد استقرت تقاليد الدراسات العلمية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط ، وكما يأتي:

▪ المشهد الأول الاستمرارية: ويرتكز هذا المشهد على فرضية قوامها "إذا ما استمرت المؤشرات الايجابية السياسية والاقتصادية في تركيا، فأنها تضمن استمرار الوضع الاقتصادي الحالي دون تحقيق تحولات نوعية مستقبلاً". ويدعم هذا المشهد وجود تقارب نسبي بين نقاط القوة ومكامن الضعف في الميدانيين السياسي والاقتصادي في البلاد، ومن النقاط الايجابية على سبيل المثال، استمرار نجاح التطورات السياسية في البلاد، مع محافظة أرقام الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة متصاعدة، فيما تعكس الجوانب السلبية، احتمال تدهور الوضع السياسي بسبب المشكلة الكردية في تركيا، أو تفاقم أزمة الديون الخارجية بتزايد وتائرها، ولاسيما وإنها أزمة مزمنة ومستمرة منذ أكثر من أربع عقود خلت وأرقامها مرشحة للتصاعد.

▪ المشهد الثاني التراجع: ويعتمد على فرضية قوامها "إذا استقرت المؤشرات في الميدانيين السياسي والاقتصادي مع تزايد مكامن الضعف في تركيا والتي ستدفع بتراجع مسارات تقدمه". وعندئذ فأن احتمالات تطور الوضع السياسي مُرشحة للتدهور مستقبلا جراء عدم حل المشكلة الكردية، وربما تورط تركيا بحرب مع احدى الدول المجاورة (سوريا مثلا)، وفشل إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وانتشار الفساد الاقتصادي لاسيما وان تركيا احتلت مرتبة مُتدنية في مُؤشر مُدركات الفساد في عام ٢٠١٣ حيث جاءت في المرتبة (٥٣) عالمياً من أصل (١٧٧) دولة، وما زالت تركيا تعاني خلال السنوات الماضية، من ارتفاع عجز الحساب الجاري والذي بلغ ذروته في عام ٢٠١١ حيث سجل نحو (١٧%) من الناتج المحلي الإجمالي وعلى فق إحصاءات البنك الدولي ، كما تعاني تركيا من الاعتماد المُفرط على التمويل الخارجي، فخلال المدة ما بين (٢٠٠٢ ــ ٢٠١٣)، بلغ متوسط الاستثمار المحلي بشقيه العام والخاص نحو (٢٠%) وفي المقابل كانت معدلات الادخار دون المستوى المطلوب [٣٣].

▪ المشهد الثالث التقدم: ويرتكز هذا المشهد على فرضية قوامها" أذا ما استمرت المُؤشرات الايجابية في الميدانين السياسي والاقتصادي التركي بالتصاعد، فأن انعكاساتهما المستقبلية ستدفع لحصول تحّول نوعي بشكل يُغير الاقتصاد التركي نحو الأفضل" ويدعم هذا السيناريو وجود مُؤشرات إيجابية عديدة ومنها على سبيل المثال استمرار متوسط النمو الاقتصادي للسنوات العشر الأخيرة عند مستوى (٥%) وهو الرقم الذي يعكس صموداً وازدهاراً واضحا للاقتصاد التركي،كما أولت الحكومات التركية المتعاقبة اهتماماً استثنائياً بقطاع التربية والتعليم، حيث حددت الموازنة السنوية التركية لعام ٢٠١٤ مبلغ قدره (٤٠) مليار دولار لقطاع التعليم أعقبه رقم موازنة وزارة الصحة الذي تحدد (٣٨) مليار دولاراً أميركياً [٣٤]. فضلاً عن أحتما ل استقرار الوضع السياسي في البلاد، ونجاح سياقات الإصلاح الاقتصادي وتزايد أرقام الاستثمار الأجنبي.

في ضوء ما تقدم، فأن التفكير بتطبيق أي من المشاهد السابقة من قبل تركيا في المدى المنظور يرتبط بمنظومة مؤسسات الحكم في أنقرة وبإستراتيجيتها المُستقبلية خلال تلك المدة، والتي تتوزع بين اتجاهين يمثل الأول، تأثيرات العوامل الداعمة ، فيما يمثل الثاني تداعيات العوامل الكابحة. والمفاضلة بينهما عملية ليست سهلة، بل مُركبة وصعبة جداً، و لاسيما إن الإستراتيجية التركية لم تعد وطنية فحسب بل لها إبعاد إقليمية طموحة، و لاسيما وقد تزامن مع ظاهرة النهوض الاقتصادي التركي تراجع الأداء للدول المنافسة تقليديا لتركيا ومن أهمها إيران والعراق وسوريا واليونان وكل هذه الدول تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية. ومن هذا المنطلق ومع عدم إسقاط افتراض حصول المشهدين الأول والثاني، (الاستمرارية والتراجع) فأن المشهد الثالث (التقدم) مُرجح للنجاح وبأسبقية عالية لإرساء معالم راسخة لتجربة اقتصادية ناجحة بافتراض حصول تطورات داخلية وإقليمية ودولية، دافعة لنجاح هذا الخيار في المستقبل المنظور.

الخاتمة

بعد استلام حكومة حزب العدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي المعتدل الحكم في تركيا، والتي ترأسها السيد "رجب طيب أردوغان" منذ (١٤ آذار"مارس"٢٠٠٣ وحتى ١١آب"أغسطس"٢٠١٤) نجحت تركيا ولأول مرة في تاريخها المعاصر في إرساء نموذج ناجح لتجربة سياسية واقتصادية متفردة ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في مختلف دول العالم الثالث.

وقد تحددت ملامح نجاح النموذج التركي الجديد والمعاصر في كافة ميادين الحياة و لاسيما في الميدانين السياسي والاقتصادي، من خلال التركيز على عدة عوامل، في مقدمتها توفر الإرادة السياسية لاستنهاض الإمكانيات الكامنة ، و لاسيما إن تركيا بلد مرشح لان يستعيد دوره التاريخي (كدولة إقليمية عظمى) وذلك من خلال إتباع المنهج المعتدل ، والاستعانة بالتطبيق الديمقراطي، والاستناد لسيادة القانون والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والطبيعية في تركيا وذلك لتنشيط أداء كافة القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من افتقار تركيا لموارد الطاقة الناضبة (النفط الخام والغاز الطبيعي) إلا أن تجربة السنوات الماضية أثبتت امتلاك تركيا لقدرات عالية الكفاءة لإدارة الميدان السياسي، قابلها تطورات نوعية وناجحة في الميدان الاقتصادي .

وعلى مدى (١٤) عاما خلت من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا بزعامة السيد "رجب طيب أردوغان " حقق هذا الحزب نجاحاً واستمرارية في قيادة البلاد ، مستفيداً من آليات التطبيق الديمقراطي والتي لا تتناقض مع مبادئ الإسلام المعتدل التي ينتهجها الحزب المذكور. وفي الاتجاه المقابل، حققت تركيا تحولات اقتصادية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتحددت ملامح هذه التحولات في تزايد أنشطة الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢. ومنها على سبيل المثال، استمرار ارتفاع معدل نسبة النمو الاقتصادي إلى (٥%). واستمرار تفوق تركيا بارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) على كافة دول الشرق الأوسط والذي بلغ في عام ٢٠١٣ نحو (٨٢٠) مليار دولار.

ومع أن الاقتصاد التركي يعاني من بعض المشاكل الاقتصادية المزمنة، ومنها: ارتفاع قيمة الدين الخارجي والذي بلغ إلى (٣٣٧) مليار دولاراً أميركياً عام ٢٠١٢. واستمرار العجز في الميزان التجاري والذي وصل إلى (٩٩,٤) مليار دولاراً أميركياً للسنة ذاتها . إلا إن استمرارية تطور الأنشطة الأخرى كارتفاع معدل نسبة النمو السنوي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، وتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية والزراعية وغيرها والتي تم استعراضها في البحث عكست تطورا ايجابيا ناجحاً في تركيا والتي نالت بموجبها شهرة عالمية وقبلت عضواً في مجموعة العشرين (G20) والتي تضم أفضل عشرين اقتصاداً على المستوى الدولي بالوقت الحاضر. لاسيما وأن المقارنة بين تطورات الاقتصاد التركي قبل عام ٢٠٠٢، مع تطوراته بعد المدة التي أعقبت ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر ، تُظهر وبشكل لا يقبل اللبس مدى التطور الهائل الحاصل في كافة القطاعات الاقتصادية التركية ، مما يدفع لترسيخ قناعة باستمرار نجاح التجربة الاقتصادية التركية المعاصرة، سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

هوامش البحث

(١). السلطان عبد الحميد الثاني، (١٨٤٢ ـ ١٩١٨)، هو خليفة المسلمين الثاني بعد المائة، والسلطان الرابع والثلاثين من سلاطين الدولة العثمانية، والسادس والعشرين من آل عثمان، والذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة. تلقى تعليمه بالقصر السلطاني ، وتعلم اللغات العربية والفارسية والفرنسية إضافة إلى التركية . وهو أحد أبناء السلطان عبد المجيد. تولى السلطة بعد عزل أخيه مراد الخامس عام ١٨٧٦م في وقت كانت السلطنة فيه تعاني من أحرج ظروفها في الداخل والخارج ولاسيما في حروبها المتعثرة على الجبهتين الروسية والأوربية، إضافة إلى الثورات القومية المتعددة في أوروبا، كما رفض تسليم فلسطين لليهود. وتميز عهده بمحاولاته لتطوير الحقل التعليمي. خُلع بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٩ ووضع رهن الإقامة الجبرية حتى مماته . لتفاصيل أكثر انظر: السلطان عبد الحميد الثاني ، الموسوعة الحرة،في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢). مصطفى كمال اتاتوك، (١٨٨١ــ ١٩٣٨)،ضابط بالجيش العثماني ، ساهم بانقلاب ضد السلطان عبد المجيد الثاني وهو من قاد حرب التحرير ضد الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم أسس جمهورية تركيا الحديثة ، وارسى دعائم النظام السياسي المعاصر في تركيا ، وكان أول رئيس للجمهورية التركية وتحققت في عهده تحولات سياسية واقتصادية ملموسة ولذلك لقب بأتاتورك ، إي أبو الأتراك . ويؤخذ عليه ، كونه الغى نظام الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ واستبعد الشريعة الإسلامية من المؤسسات التشريعية ، واستبدل حروف اللغة التركية العربية إلى بالحروف اللاتينية. للتفاصيل انظر : مصطفى كمال أتاتورك ، موسوعة المعرفة ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : http://www.marefa.org/index.php

(٣). احمد داود أوغلو،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،ط٢(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١١)، ص ٩١.

(٤). أجريت هذه التعديلات في عام ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٤(مرتان) و١٩٣٧ و١٩٤٥و١٩٥٢، لتفاصيل أكثر أنظر: كوثر طه ياسين ، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لمجلس كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٢ وص ١٦ .

(٥). عماد قدورة، الجمهورية التركية الثانية: المفهوم ــ المنجزات ــ المتطلبات ،(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤) ، ص٥.

(٦). حزب العدالة والتنمية: تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في ١٤آب/ أغسطس ٢٠٠١ وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين والذين كان عددهم (٧٤) شخصاً وكان معظم مؤسسي الحزب

اعضاءاً في حزب الرفاه بزعامة رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان ، وعرّفوا الحزب بكونه لا يعّرف بكونه حزباً إسلاميا ، واعترف بالنظام العلماني كشرط مسبق وأساسي للديمقراطية والحرية واتخذ حزب العدالة والتنمية من المصباح الكهربائي وألوانه الرسمية الأسود والأصفر والبرتقالي شعارا له ، وقد أعطى له أنصاره اسم " أكياني" وتعني باللغة التركية " الحزب الأبيض" رمزا للبراءة والنقاء. لتفاصيل أكثر انظر : معمر خولي ، الإصلاح الداخلي في تركيا ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص١٠.

(٧). محمد ياس خضير الغر يري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ــ ٢٠١٠)، رقم ٩٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) ، ص ٢٦٥.

(٨). معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، مصدر سابق، ص ٦.

(٩). القوة الناعمة، هو من المصطلحات السياسية العسكرية الحديثة. كان أول من ابتكره جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس بل كلينتون.تعني القوة الناعمة أن يكون للدولة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن، مما يؤدي بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ثم إتباع مصادره، وغالبا ما يطلق هذا المصطلح على وسائل الإعلام الموجه أو ما يسمى بالإعلام الموجه لخدمة فكر ما ، وتعد القوة الناعمة من أفضل الأسلحة السياسية العسكرية إذ أنك تستطيع السيطرة على الآخرين وأن تجعلهم يتضامنوا معك دون أن تفقد قدراتك العسكرية.لتفاصيل أكثر انظر: الموسوعة الحرة، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki

(١٠).علي حسين باكير، الدولة والمجتمع، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، وعلى الرابط: http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28459

(١١).احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي ، مصدر سابق ، ص٩٠٩.

(١٢).سمير صالحة، ما الذي ينتظر داود أوغلو، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤ايلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(١٣). احمد داود أوغلو، من مواليد عام ١٩٥٩ في محافظة قونية لعائلة محافظة ، وتلقى تعليمه في مدرسة تركية ـ ألمانية بمدينة اسطنبول، ومنها انتقل لدراسة العلوم السياسية والاقتصاد بجامعة البسفور التركية، وحصل منها على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والعلوم السياسية. خلال تسعينيات القرن الماضي مارس داود أوغلو التدريس الجامعي في جامعة بايكت والجامعة الإسلامية في ماليزيا. كما مارس ألكتابه الصحفية بين ١٩٩٤ ــ١٩٩٩، والى جانب اللغة التركية يتحدث اللغات الألمانية والانكليزية والعربية. نشر احمد داوود أوغلو ثلاثة كتب رئيسية في العلوم السياسية، أبرزها العمق الاستراتيجي وعشرات الدراسات الأكاديمية. عين عام ٢٠٠٢ بمنصب سفير متجول ومستشاراً للشؤون الخارجية، وكان مسؤلاً عن عدة ملفات، منها ملف العراق، وملف العلاقات التركية الإسرائيلية. وفي عام ٢٠٠٩ عين بمنصب وزير الخارجية في حكومة رجب طيب أردوغان الثانية، في آب ٢٠١٤ عين بمنصب رئيس وزراء تركيا . للتفاصيل انظر مركز الجزيرة للدراسات تقدير موقف : داود أوغلو رئيسا للحكومة التركية: خلفيات الاختيار وتحديات المرحلة القادمة، الدوحة، ٢٧ آب /أغسطس ٢٠١٤ .

(١٤).الانتخابات التركية، تقرير قناة سكاي نيوز عربية، ٩آب/ أغسطس ٢٠١٤.

(١٥).انظر صحيفة الشرق الأوسط، لندن في ٢٠١٤/١٢/١٢ .

(١٦).د. خضير عباس احمد النداوي، الإستراتيجية النفطية الاميركية في دول حوض بحر قزوين ،ط١ (عمان/الأردن : دار دجلة ناشرون وموزعون ، ٢٠١٤)، ص١٨٨.

(١٧).أفراح ناثر جاسم، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، السنة الثالثة، العدد (٦) كانون الثاني ٢٠٠٧، ص ١.

(١٨). رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، (القاهرة : دار الشروق ،١٩٩٨)، ص ٢١.

(١٩). توالى على رئاسة الجمهورية التركية منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٢ كل من توركوت اوزال (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) وسليمان ديميرل (١٩٩٣ ــ ٢٠٠٠)، ومن ثم احمد نجدت سيزار، وشكلت خلال هذه المدة عشرة وزارات توالى على رئاستها كل من: مسعود يلماظ لثلاث مرات وسليمان ديميرل والسيدة تانسو شيلر لثلاث مرات ونجم الدين اربكان وبولنت احمد علي وبولند أجاويد، للتفاصيل انظر: الموسوعة الحرة، قائمة رؤساء وزراء تركيا، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: ar.wikipedia.org/wiki.

(٢٠). ويرمز له اختصاراً(GDP)، وبعرف بحسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج . للتفاصيل انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٣٠٥.

(21).The World Fact book, Turkey. It is availableat:https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

(22). Sipri, Yearbook 2013, Armaments, Disarmaments and International Security, Oxford, New York, Oxford University Press, 2013, P-199.

(٢٣). .تركيا،الموسوعة العربية ،في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3733&m=1

(24).http://www.invest.gov.tr/en-US/sectors/Pages/Manufacturing.aspx

(٢٥). صناعة السيارات في تركيا ، موقع الاستثمار في تركيا التابع لرئيس الوزراء التركي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx

(26). http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?page=

(27). http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx

(28).Balance of Trade. It is available at: http://www.investopedia.com/articles/forex/082913/breaking-down-balance-trade.asp

(29).EIA, Turkey Overview. It is available at: http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=TU

(30). http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/RealEstate.aspx

(٣١). موقع الاستثمار في تركيا التابع لرئيس الوزراء التركي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx

(٣٢). وليد عبدا لحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ،ط١ (أبوظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٧)، ص ٢٠.

(٣٣). المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، مستقل الاقتصاد التركي بعد فوز أردوغان ، القاهرة ٢٠١٤/٩/٢٢.

(٣٤). سمير صالحة ، قراءة في الموازنة التركية لعام ٢٠١٤ ، صحيفة الشرق الوسط، لندن ٢٠١٣/١٢/١٨.

مصادر البحث

١. احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢ (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١١).
٢. أفراح ناثر جاسم، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مجلة مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ، السنة الثالثة، العدد (٦) كانون الثاني ٢٠٠٧ .
٣.تركيا، الموسوعة العربية،في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3733&m=1
٤. تقرير قناة سكاي نيوز عربية، الانتخابات التركية، ٩آب/ أغسطس ٢٠١٤.
٥. خضير عباس احمد النداوي، الإستراتيجية النفطية الاميركية في دول حوض بحر قزوين، ط١

(عمان/الأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠١٤) .
٦. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، (القاهرة: دار الشروق ،١٩٩٨).
٧. سمير صالحة، قراءة في الموازنة التركية لعام ٢٠١٤، صحيفة الشرق الأوسط، لندن ٢٠١٣/١٢/١٨
٨. سمير صالحة، ما الذي ينتظر داود أوغلو، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤ايلول/سبتمبر ٢٠١٤.
٩. صحيفة الشرق الأوسط، لندن في ٢٠١٤/١٢/١٢
١٠. علي حسين باكير، الدولة والمجتمع، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، وعلى الرابط: http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28459
١١. عماد قدورة، الجمهورية التركية الثانية: المفهوم ــ المنجزات ــ المتطلبات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤) .
١٢. كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لمجلس كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠٦
١٣. محمد ياس خضير الغريري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ــ ٢٠١٠)، رقم ٩٢، (بيروت : مركز دراسات الوحدة الغربية، ٢٠١٠) .
١٤. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مستقل الاقتصاد التركي بعد فوز اردوغان، القاهرة ٢٠١٤/٩/٢٢.
١٥. مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف: داود أوغلو رئيسا للحكومة التركية: خلفيات الاختيار وتحديات المرحلة القادمة، الدوحة، ٢٧ آب أغسطس ٢٠١٤.
١٦. معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١).
١٧. الموسوعة الحرة، رؤساء تركيا، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki)
١٨. الموسوعة الحرة،في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki
١٩. موسوعة المعرفة، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : http://www.marefa.org/index.php
٢٠. موقع الاستثمار في تركيا التابع لرئيس الوزراء التركي، صناعة السيارات في تركيا، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx
٢١. وليد عبدا لحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ،ط١ (أبوظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٧).

22. Balance of Trade. It is available at: http://www.investopedia.com/articles/forex/082913/breaking-down- balance-trade.asp
23. data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd
24. data.worldbank.org/indicator/ST.UEM.TOTL.ZS/countries
25. http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?page=
26. http://www.bi-strategia.com/sites/bi-strategia.com/files/mfhwm_lnmw.pdf
27. http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx
28. http://www.invest.gov.tr/en-US/sectors/Pages/Manufacturing.aspx
29. International monetary fund. world economic outlook, April 2013,
30. Military expenditure, http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS
31. Spire, Yearbook 2013, Armaments, Disarmaments and International Security, Oxford, New York, Oxford University Press, 2013, P-258.
32. The World Bank, World Development Indicators: Growth output, 2013> It is available at: wdi.worldbanck.org/table/4.1#
33. The World Fact book, Turkey. It is available at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html
34. Turkey Overview. It is available at: http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=TU).EIA,
35. Turkish Statistical Institute (Turk stat).It is available at: www. turkstat. org. tr/Pre Tablo Aramado? metod=Search & araType=hb.x.

36. Turkish Statistical Institute. It is available at:
www.turkstat.gov.tr/PreTabla.do?alt-id=1045.

The political changes and economic developments in contemporary Turkish Backgrounds, manifestations and future possibilities

Abstract:

The research entitled "The political changes and economic developments in contemporary Turkish Backgrounds, manifestations and future possibilities" consists of the introduction, four sections and conclusions. The background details, its developments, and the transformation in the economic sector in Turkey were reviewed. The first section concentrated on the brief introduction about the political developments which happened since the independence of Turkey at 1923 with the highlight on the years after the receipt of the Freedom and Justice Party (Ak PARTi) the Turkish Government rule. The second section demonstrated the reality of Turkish economy before 2002, while the third section devoted to the development of economic transformations in Turkey after 2002.The fourth section demonstrated the future possibilities. Finally, the closers, which included the conclusions that will serve the future economical and political applications in Turkey.

Key words/ Turkish economy, backgrounds, future changes, economic developments.